

برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا
نحو عملية مصالحة وإعادة بناء في سوريا ما بعد النزاع - من السوريين إلى السوريين



الأمم المتحدة
الاستثمار
ESCWA



منظور البيئة والاستدامة في برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

هذه الورقة هي من نتائج منصة الحوار التقني السوري لدى برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا.
This paper was produced as part of NAFS Programme's Syrian platform for technical dialogue.

اخلاء مسؤولية:
طبعت هذه الوثيقة في الشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، وهي تعكس آراء الخبراء الذين عملوا على كتابتها ضمن إطار "برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا" ولا تعبر بأي شكل من الاشكال عن رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا.

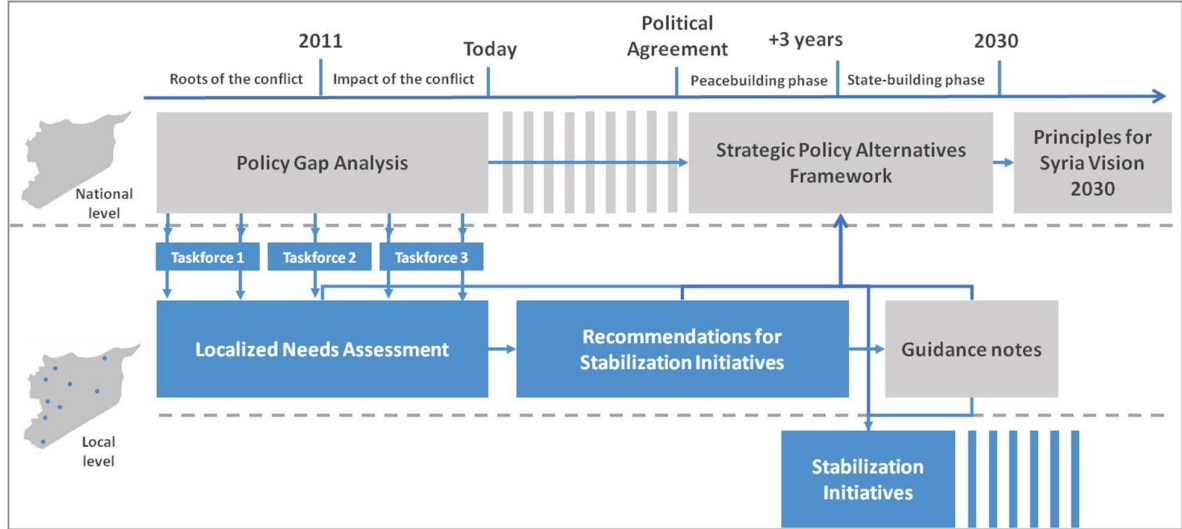
Disclaimer :

The views expressed in this document, which has been reproduced without formal editing, are those of the experts of the "National Agenda for the Future of Syria" Programme and do not necessarily reflect the views of ESCWA.

أولاً: معايير البيئة والاستدامة في دورة حياة المرحلة الثانية برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا

يواكب برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، في المرحلة الثانية، مهامه كمنصة حوار مع أصحاب المصلحة لمناقشة مستقبل سوريا في مرحلة ما بعد النزاع، وللتأكيد بأن جهود النتائج التي قد تحققت تعود لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة السوريين، وتحافظ على ثقتها بالواقع المتغير داخل سوريا. وبالتالي يضمن البرنامج أن بدائل السياسات المتجسدة في وثيقة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات، المحدثة باستمرار تظل حيّة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق المتغيرة بسرعة على الأرض. وعلاوة على ذلك، سيتم ترجمة البرنامج في وثيقة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات إلى أدوات وملاحظات توجيهية من شأنها أن ترشد المناقشات التقنية المعيارية، وتوجه تصميم مبادرات دعم الاستقرار المحلي، والمصالحة وبناء السلام على المدى الطويل، ودعمًا لمبادرات تحقيق الاستقرار. وسيضمن ربط هذه المبادرات مع الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات استدامتها على المدى الطويل وسيختبر توحيدها على مستوى محلي، وبالتالي يساهم في دورة التحديث المستمر للإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات لسوريا 2030.

دورة حياة المرحلة الثانية من برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا



يلجأ برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا إلى استعمال منظور البيئة والاستدامة كجزء لا يتجزأ من التخطيط لمستقبل سوريا. وضمن هذا السياق فإن دراسة تأثير النزاع على البيئة والاستدامة والآثار السلبية له على المديين المتوسط والبعيد يعتبر نقطة الانطلاق ليس لتوثيق الأضرار الواقعة فحسب بل لوضع البيئة والاستدامة على قائمة أولويات العمل باتجاه سوريا 2030 وتضمين عملية إعادة البناء كافة الأسس والمعايير اللازمة لمعالجة الأضرار السابقة ولوضع الأسس السليمة والاعتماد عليها.

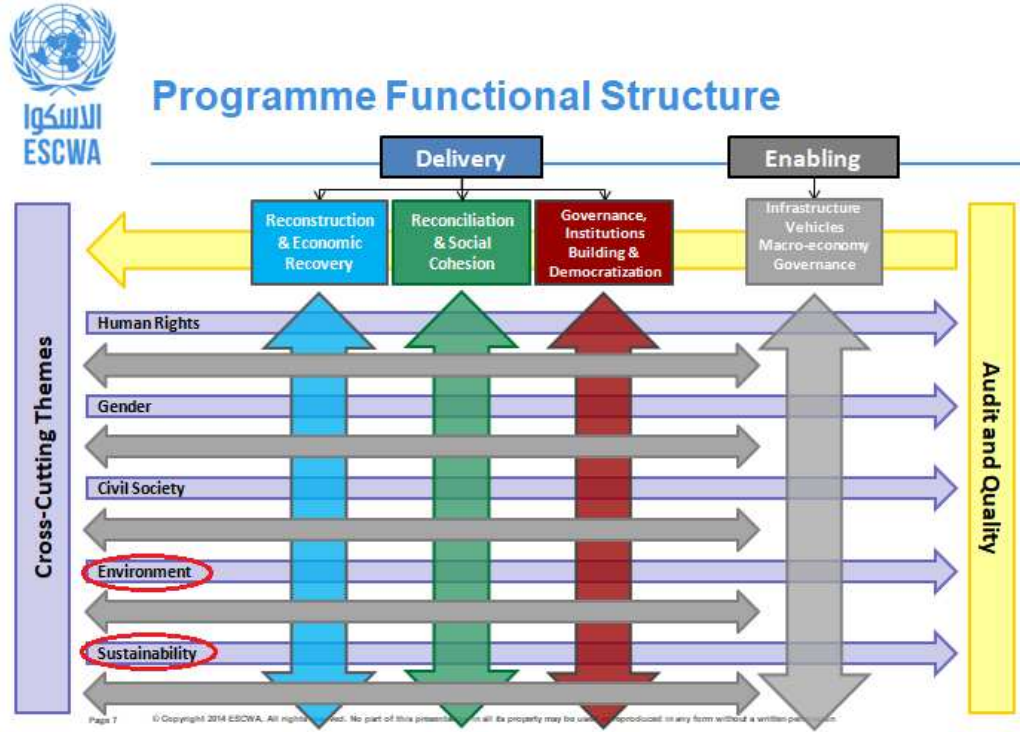
من أجل معالجة هذه القضايا، ضمن برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا قواعد تعميم وتطبيق موضوعي البيئة والاستدامة عبر جميع القطاعات التنموية التي يعمل عليها ووضعها كأحد الأسس التوجيهية الخمسة والتي تنعكس في المواضيع العابرة للقطاعات.

تتموضع البيئة والاستدامة استراتيجيًا في إطار المنهج القائم على الأنظمة المتعدد الأبعاد بهدف التخطيط لتقديم المحاور الثلاثة للبرنامج:

1- إعادة الإعمار والانعاش الاقتصادي

- 2- المصالحة والتماسك الاجتماعي
3- الحوكمة وبناء المؤسسات والتحول الديمقراطي.

ويعد موضوعي البيئة والاستدامة اثنين من خمسة مواضيع عابرة للقطاعات/الموضوعات التنموية الـ 57 التي يغطيها البرنامج. وسيتم إدماج موضوعي البيئة والاستدامة كذلك في السياسات التمكينية للبرامج وهي الحوكمة، وإطار الاقتصاد الكلي والبنية التحتية.



تتضمن هذه الوثيقة، في هذا السياق، قواعد إرشادية لإدماج منظور البيئة والاستدامة في مخرجات برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا. ويكمن الغرض من هذه القواعد في أن تقوم وحدات برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا بتطوير "عقلية البيئة والاستدامة" أو طريقة التفكير حول عمل البرنامج.

وذلك عبر النقاط الرئيسة التالية:

- وضع مفهوم الاستدامة في المراحل الأولى للتخطيط للمشاريع والسياسات في جميع القطاعات
- الأخذ بعين الاعتبار التفاعل مع المحيط البيئي أي التأثير به والتأثير عليه في دروة حياة المشاريع والسياسات في جميع القطاعات
- ترسيخ مفهوم المسؤولية البيئية وتمكينه وتطبيقه على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من مسؤولية المؤسسات في جميع القطاعات
- ترسيخ مفهوم المحاسبة تجاه الحاق الضرر بالمحيط البيئي والذي يعتبر الحاق ضرر مباشر أو غير مباشر بالمواطنين المعنيين في أي قطاع
- ترسيخ مفهوم إعادة التأهيل البيئي والحد من الأضرار اللاحقة بالوسط المحيط وادراجه كخطوة بديهية في المشاريع والسياسات في كافة القطاعات

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الوثيقة إلى توحيد العدسة التي يرى من خلالها برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا البيئة والاستدامة وكذلك توحيد الإطار الذي يعالج فيه البرنامج هذان الموضوعان كموضوعين مشتركين في البرنامج بأكمله.

تعمل هذه الوثيقة على تضمين منظور البيئة والاستدامة في كافة مستويات ومراحل دورة حياة برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا المذكورة أعلاه. ويتطلب ذلك إدراك فجوة السياسات السابقة في هذا السياق ونتائجها السلبية ومخاطر استمراريتها عبر دمج هذا المنظور في تحليل فجوة السياسات، واعتبار البيئة والاستدامة جزءاً رئيسياً لتلبية الاحتياجات المحلية وإدراجه ضمن تقييمها، وكذلك في مبادرات تحقيق الاستقرار اللاحقة. وبنقاش هذا الدليل كذلك الخطوات الملموسة لتعميم منظور البيئة والاستدامة في عملية صياغة السياسات خلال جميع هذه المراحل.

يرتكز الخط العام لهذه الوثيقة على نقطتين:

- عدم إمكانية فصل عملية عن القضايا البيئية على جميع الصعد، حيث تعتمد العناية الهامة لحياة الإنسان، ونوعية الحياة التي يعيشها، بشكل كامل على سلامة البيئة

- التعامل مع المحيط البيئي كنظام مركب مترابط بجميع آلياته وجزئياته والإحاطة بالوظائف التي يقدمها بشكل مباشر أو غير مباشر للمجتمعات البشرية وبخطر الاخلال بها ونتائج وكيفية تداركه.

ثانياً: البيئة والاستدامة والنزاعات

تطرح النزاعات على وجه الخصوص مجموعة من القضايا المتعلقة بالبيئة والاستدامة. وتتراوح هذه القضايا من الأثر الفردي للنزاع إلى الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية على نطاق أوسع. كما تتعلق بقضايا مفاوضات السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع. يحاول هذا القسم مناقشة البعد البيئي والاستدامة للنزاعات بشكل عام والاستفادة من خبرات دول أخرى في تحليل النزاعات وارتباطاتها بمسألتي البيئة والاستدامة بهدف تطبيق هذا الإطار على النزاع السوري والمضي قدماً في اقتراح السياسات وإيجاد الحلول المستقبلية.

تعتبر العلاقة بين المجتمع الإنساني وبين محيطه البيئي عامل أساسي للأمن والاستقرار حيث يعد هذا المحيط مكاناً للحياة ومصدراً رئيسياً للموارد (BUZAN, 1998)، وبعيداً عن الشكل المبسط للعلاقة الاستهلاكية تظهر علاقة المجتمع الإنساني بالمحيط البيئي مركبة ومرتبطة بمجموعة من الآليات والجزئيات التي تشكل حالة توازن يتأثر بأي اختلال ويؤدي إلى تداعيات تابعة له.

بالرغم أن المشاكل البيئية على اختلافها ليست الأسباب الوحيدة للصراع، لكنها تشكل مصدر لنشوء توترات أو تفاقم توترات قائمة عن طريق خلق أوضاع توجب التنافس على الموارد الطبيعية وعلى الأراضي الخصبة، وأي مصادر أخرى للحياة. ويعد أبرز أسباب الاختلال البيئي، مرتبط باستهلاك الطاقة بشكل رئيسي، الذي لم تكن تداعياته مقصورة على الكوارث الطبيعية ومظاهر التغييرات المناخية، بل أدت بشكل مباشر إلى تأثيرات تُخلّ بالأمن العالمي، ومنها الهجرات المناخية وزيادة التوتر الناجم بين الدول، بسبب الحاجة المتزايدة إلى مصادر الطاقة.

حيث تُعدّ مصادر الطاقة، كالنفط والغاز، مُنتجة للسياسات العالمية المستندة إلى ارتباطات القوة بين البلدان بالارتباط الاقتصادي فيما بينها، وغالباً ما تكون البلدان التي تتركز فيها مصادر الطاقة الأحفورية غير مستقرة على الصعيد السياسي، كما يعتبر البحث عن الطاقة مصدر راع شبه مستمر، لعقد التحالفات والحفاظ على الاستقلالية. (مبيض، 2017)

كما يعتبر الوباء والتحكم بمصادر مياه الشرب تحدي يهدد الأمن والاستقرار لعدد من البلدان في الوقت الراهن والعقود المقبلة، حيث تراجع مخزون المياه العالمي حوالي الثلث في القرن الماضي بسبب تجاوز

الاستهلاك البشري للمقدرة الطبيعية لتجديد هذه الموارد. تشير الدراسات الى ان عشرات الدول تعاني اليوم من عجز في المياه فبحلول عام ألفين وخمسين سيكون عشرين بالمئة من سكان هذه الدول غير قادرين للو □ ول الى مياه الشرب. (DAVID, 2013)

في علاقة عكسية فان هذه الحروب، التي تشكل الموارد الطبيعية سبباً من أسباب اندلاعها، تؤثر بدورها سلباً على المحيط البيئي بأشكال عديدة مباشرة وغير مباشرة، ويكون الضرر الذي يلحق بالبيئة غالباً شديد الاتساع وطويل الأمد وفي أحيان كثيرة غير قابل للانعكاس. وهي آثار تطال اليوم ما يزيد عن أحد عشر بالمئة من مساحة كوكب الأرض وتؤثر بحياة ما يزيد عن مليار انسان (MOBAYE, 2016) والأمثلة على التخريب البيئي الناجم عنها عديدة ومستمرة ومن أبرزها:

- الأثر المستمر لأكثر من مليار قذيفة استخدمت خلال الحرب العالمية الأولى متضمنة ما يزيد عن مئة و عشرة آلاف طن من المواد الكيماوية و التي لا زالت لغاية اليوم، بعد قرن على انتهاء الحرب تلوث آلاف الهكتارات و تمنع أي استخدام حضري لها (LEPICK, 1998)
- كما يعتبر استخدام القنبلة الذرية في هيروشيما خلال الحرب العالمية الثانية كارثة بيئية عالمية بسبب الدمار البيئي الواسع الذي نجم عنها و التلوث الاشعاعي للمحيط الذي يؤثر سلباً على □ حة القاطنين في هذه المناطق لغاية اليوم
- و تعد حرب الخليج لعام 1990 مثلاً هاماً عن التأثير المباشر و الغير مباشر للحرب على البيئة حيث أدت عمليات القصف الى حدوث عوا □ ف رملية و حرق آبار النفط و نجم عن ذلك تلوث كبير في الغلاف الجوي بالإضافة الى استخدام اليورانيوم المشع الذي لا زالت آثاره ماثلة في التربة و المياه الجوفية لمساحات واسعة (HEUGANG DIEKOUAM, 2015)
- كذلك فان نتائج الحرب في سوريا على البيئة بدأت بالظهور و منها فقدان مساحات واسعة من الغطاء النباتي، و تلوث المحيط الحيوي الناجم عن استخراج النفط بطرق بدائية و فقدان مساحات واسعة غير □ الحة للاستخدام تبعاً لوجود الألغام الأرضية أو مختلف أنواع التلوث الناجم عن القصف بمختلف أنواع الأسلحة (MOBAIED, 2016)

بالارتكاز على هذا المنظور الواقعي و العلاقة المباشرة و المتبادلة بين المحيط البيئي و النزاعات فان مستقبل الأمن العالمي سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الانتقال البيئي والطاقي و بالاستدامة في إدارة الموارد، كما سيعتمد على إيجاد حل للكوارث البيئية، عبر العمل والتوافق على المستوى العالمي والسياسي، من أجل ضمان الأمن الطاقي، مع الحفاظ على البيئة و ضمان استمرار نمو البلدان المتقدمة، وتطور البلدان الناشئة، من دون تخريب المحيط الحيوي.

بالنظر معمقاً الى تطور البلدان الناشئة وعلى الأخص التي تعاني من الصراعات المسلحة كسوريا فان الاستناد على الاستدامة يعد المسار الأكفأ للعبور للحدثة ولتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في بناء النظم الاقتصادية، الصناعية منها، الزراعية والتجارية و □ ولأً للاستقرار والازدهار.

ثالثاً: القواعد الإرشادية للبيئة والاستدامة بهدف صياغة السياسات

يقترح هذا القسم قائمة مرجعية متعددة الخطوات بهدف إدماج منظور البيئة والاستدامة لدى مقارنة رسم السياسات القطاعية المختلفة فيساعد في توحيد المنظور وتبسيطه (يمكن الاطلاع على وثيقة النوع الاجتماعي كنموذج).

يبدأ مسار التنمية الحقيقية بفهم لتنظيم العالم ومكاننا ضمنه، يمتد ذلك على البيئة المحيطة بالمجتمع وتأثيرها على الموارد وعلى الحياة الاقتصادية بكافة مجالاتها الزراعية، الصناعية والتجارية والعمرانية، وكذلك تأثيرها على الحياة السياسية، الثقافية، المجتمعية والفلسفية. ضمن هذا الإطار يعتبر من الضروري والهام إدراج قواعد إرشادية للبيئة والاستدامة في جميع مراحل تصميم المشاريع والسياسات والبرامج وتنفيذها وتقييمها لضمان الحفاظ على البيئة من جهة واستدامتها للأجيال القادمة من جهة أخرى. ويساعد اتباع القائمة المرجعية المتعددة الخطوات في ذلك.

الخطوة الأولى: تحديد مستوى الارتباط البيئي

تختلف القطاعات والمشاريع والسياسات المتعلقة بها بدرجة ارتباطها وتأثيرها وتأثيرها بالمحيط، تتضمن الخطوة الأولى في هذا السياق تحديد مستوى هذا الارتباط ونوعيته لكل مشروع ويمكننا الانطلاق من أربعة مستويات أولية تتضمن كل منها تفرعات تفصيلية:

- ارتباط إيجابي مباشر

يتضمن السياسات و المشاريع الموجهة لتحسين وضع المحيط البيئي بشكل مباشر عبر تحقيق أهداف تتفق مع واحد أو أكثر من المعايير التالية:

- حماية مورد طبيعي من التلوث
- تحسين جودة مورد طبيعي بعد تعرضه للتلوث
- تحسين جودة محيط الحياة الطبيعي في الأماكن الحضرية
- حماية وتحسين جودة المنتجات الغذائية في ما يتعلق بالتلوث البيئي
- حماية موطن طبيعي او نوع محدد من الانثثار
- حماية نظام بيئي من التلوث أو التخريب و الحفاظ على الوظائف و الخدمات التي يقدمها
- اعادة احياء محيط طبيعي بعد ان تعرضه للتخريب

- ارتباط إيجابي غير مباشر

هي المشاريع و السياسات ذات الأهداف غير المرتبطة بشكل مباشر مع البيئة لكن تصب بشكل إيجابي نحو حماية النظم البيئية عبر تحقيق المعايير التالية:

- بحوث و اختراعات و تطبيقات عملية تحسن نوعية الآلات و الأدوات الإنتاجية و المنتجات و آليات و وسائل النقل و المواد و التصميمات العمرانية و الحضرية بما يخفف من استهلاك الطاقة و تلوث المحيط البيئي و يقلل من انبعاثات غازات الدفيئة المؤدية لارتفاع درجة حرارة الارض
- كل ما يساهم برفع المعرفة و الإدراك و الوعي بالقضايا البيئية من نشاطات أو أعمال ثقافية، فكرية أو تعليمية.

- ارتباط ذو تأثير سلبي غير مباشر أو تأثير قابل للانعكاس

هي المشاريع و السياسات ذات التأثير التخريبي الغير المباشر أو التأثير المؤقت قصير المدى و القابل للتراجع على المحيط البيئي و ممكن تعريف تأثيرها بالمعايير التالية:

- أعمال انشائية للمشاريع العمرانية الكبرى، شق الطرقات و سكك القطارات، تمديد شبكات الطاقة أو الصرف الصحي، و أي مشاريع التي تؤدي الى تأثير مؤقت ناجم عن فترة الانشاء دون احداث خلل دائم في المحيط البيئي.
- كل ما يروج لثقافة الاستهلاك غير المسؤول أو لممارسات مضرة بالبيئة

- ارتباط ذو تأثير سلبي مباشر و غير قابل للانعكاس

هي المشاريع والسياسات ذات التأثير التخريبي المباشر للمحيط البيئي ويمكن تعريف تأثيرها بالمعايير التالية:

- تخريب مباشر يؤدي الى تلوث او تدهور او تدهور جودة أحد الموارد الطبيعية
- تخريب مباشر يؤدي الى تلوث او تدهور جودة محيط الحياة البيئي او الاخلال بوظائفه والخدمات التي يقدمها
- تخريب مباشر للمحيط الطبيعي يؤدي لاختفاء أو تهديد وجود أحد المواطن البيئية أو الأنواع الحيوية أو الاخلال بالتنوع الحيوي في منطقة معينة
- ادخال الأنواع النباتية أو الحيوانية المجتاحة الى بيئات هشة مما يؤدي لاندثارها
- كل ما يؤدي الى زيادة في انبعاثات غازات الدفيئة المؤدية الى ارتفاع درجة حرارة الارض

الخطوة الثانية: توقيف كمي للتأثير البيئي

للإحاطة بمدى تأثير كل من المشاريع أو السياسات المؤثرة بالمحيط البيئي، لا بد من تقدير كمي لهذا التأثير ويمكن توقيفه ضمن المحددات التالية:

- المساحة التي يمتد عليها تأثير المشروع على المحيط البيئي
- الفترة الزمنية للتأثير المتوقع و إمكانية معالجته
- عدد الأفراد المتواجدين في المنطقة الخاضعة لهذا التأثير
- عدد الجهات الفاعلة و المقررة في المشروع و تسميتها
- التقييم الاقتصادي للتأثير على المحيط البيئي ويتضمن:
 - تكلفة إعادة المحيط البيئي لوضعه السليم، ان كان الأثر قابلاً للمعالجة
 - تقدير الخسائر في خدمات الوظائف بيئية التي كان يقدمها الوسط البيئي المتأثر، ان وجدت
 - تقدير لتكلفة علاج الأشخاص المتضررين من هذا التأثير، ان وجد ضرر □حي له

الخطوة الثالثة: البدائل المستدامة

يعرف علم البيئة بأنه العلم الذي يبحث بعلاقة الكائنات بمحيطها، متضمناً علم الحياة، علوم الأرض و علوم الانسان و المجتمع (BARBAULT, 2008) و تسعى للو□ول لهدف التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها في المستقبل

(BRUNDTLAND 1987) وذلك عبر طرق الهندسة البيئية و التي تتضمن التطوير العلمي و فهم آليات النظم البيئية و التفاعل فيما بينها و التطوير العملي و ايجاد أدوات و طرق لتحقيق التنمية بالتناغم و التوازن مع المحيط البيئي (Cozic,2004)

و بالتالي فان أي من المشاريع أو السياسات التي تسعى للتنمية الاقتصادية، الصناعية، الزراعية و غيرها تجد حلول أو بدائل لتخفيف أثرها السلبي على المحيط البيئي و ضمان استدامته و ذلك يمر عبر آليات متعددة منها:
- فهم آلية حركية و تفاعل النظم البيئية المتأثرة بأي نشاط تنموي و إيجاد التقنيات الموائمة لكل مشروع بأقل كلفة بيئية ممكنة

- دراسة القدرة على التجدد الطبيعي للموارد المستهلكة وادراجها كعامل رئيسي لرسم المشاريع و السياسات التنموية

- اختيار الأطر المكانية و الزمانية الأنسب للتنفيذ

- إيجاد حلول للمخلفات المضرّة بالبيئة الناجمة عن أي مشروع تنموي

رابعاً: القواعد الإرشادية القطاعية بشأن البيئة والاستدامة

قواعد بيانات يتضمن هذا القسم قواعد قطاعية تطبيقية إرشادية عامة بشأن أهمية قضايا البيئة والاستدامة بالنسبة لبعض القطاعات والمواضيع المختارة. لا يعني هذا التعداد أن هذه هي أهم القطاعات أو المواضيع المتعلقة بالبيئة والاستدامة وإنما يطرح أمثلة فقط للتوضيح لا للتعميم. يهدف القسم إلى توفير نقاط انطلاق للتحقيق والتفكير في قضايا البيئة والاستدامة. (يمكن الاطلاع على وثيقة النوع الاجتماعي كنموذج).

أهمية قضايا البيئة والاستدامة حسب القطاع

يرتبط قطاع الزراعة بشكل مباشر بقضايا البيئة فالمحيط الحيوي هو منبت المنتجات الزراعية وهو مصب لكل ما ينجم عنها في الوقت ذاته ويظهر التأثير السلبي بشكل رئيسي في المحاور التالية التي تتطلب المتابعة والبحث:

- استخدام المبيدات والسماد ومواد وقاية المزروعات
- استهلاك المياه وتلوث المياه الجوفية
- تلوث التربة
- قطع الأشجار والتغيرات في المواطن الطبيعية بغرض تحويل الأراضي لحقول زراعية
- تأثير مباشر على التنوع الحيوي للمنطقة المعنية
- انتاج ونشر نباتات محورة وراثياً

وتظهر أهمية هذا القطاع في مجال الاستدامة في النقاط التالية:

- يعتبر قطاع الزراعة المصدر الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف القضاء على المجاعات
- يرتبط المنتج الزراعي بصحة المستهلك بشكل مباشر
- يعتبر القطاع الزراعي مصدر هام لفرص العمل المتساوية بين الجنسين

لذلك فإن إيجاد واعتماد طرق وأدوات تعالج وتخفف من الأثر السلبي الناجم عن الزراعة على البيئة وتسعى لإيجاد بدائل عبر أدوات وطرائق زراعية دقيقة للبيئة والاستدامة الموارد المستخدمة في هذا القطاع ذو أهمية كبرى وربطها بقوانين ضابطة وبحوافز ومساعدات للمزارعين وأصحاب الشأن هو مجال بحث وتطبيق يتوجب دعمه والمثابرة عليه بشكل مستمر.

يعتبر قطاع الصناعة قطاعاً مؤثراً بشكل مباشر بـ**قضايا البيئة** فهو يستمد موارده الأولية من المحيط البيئي وتستخدم جميع منتجاته ضمن هذا المحيط دوناً عن النفايات الناتجة عن التصنيع وعن المنتج ومن النقاط الرئيسية للتأثير السلبي والتي من الضرورة العمل عليها ومتابعتها يمكن أن نذكر:

- التلوث والأثر البيئي الناجم عن استخراج الموارد الأولية
- التلوث الناجم عن عمليات التصنيع من مخلفات المصانع والانبعاثات الغازية والتلوث السمعي من الضجيج
- أثر المنتج الصناعي في البيئة وما يصدره من تلوث خلال فترة استخدامه
- النفايات الناتجة عن نهاية دورة حياة أي منتج □ ناعي
- حوادث مفاجئة في المصانع أو العمليات الملحقة بها مما يؤدي لإحداث ضرر بيئي غير متوقع شديد وطويل الأثر.

وتأتي أهمية هذا القطاع في **الاستدامة** من كونه يرتبط بالتنمية الاقتصادية وتحسين شروط حياة المجتمعات البشرية كما أنه يؤمن فرص عمل متساوية بين الجنسين

لذلك فإن إيجاد الوسائل التي تضبط سلسلة التصنيع من بدايتها الى ما بعد انتهاء دورة حياة المنتج الصناعي وإعادة تدويره تعد ضرورة. كذلك استخدام التقنيات الصناعية الحديثة لتصنيع أدوات منزلية أقل استهلاكاً للطاقة واعتماد نموذج التمييز الإيجابي للأدوات الصديقة للبيئة. فرض شروط الوقاية والصيانة الضرورية وإلزام الجهات المعنية بها عبر قوانين محددة وحوافز رديفة ضرورة من أجل الو□ول الى التوازن المطلوب بين النشاطات الصناعية والبيئة والاستدامة.

يعتبر قطاع الطاقة مرتبط بشكل وثيق بقطاعات أخرى كالنقل، والتدفئة والصناعة والزراعة وغيرها لذلك فإن ارتباطه بالمحيط البيئي هو ارتباط مباشر وعبر عدة محاور ويعتمد الاعتماد الرئيسي على الوقود الأحفوري في الحصول على الطاقة هو المدخل الأكثر تأثيراً على القضايا البيئية ويتوجب الإضاءة في هذا السياق بالنقاط التالية:

- عمليات استخراج الوقود الأحفوري والتنقيب عنه ونقله وتكراره وإيصاله للمستهلك وأثرها البيئي الباهظ من ناحية التلوث، والتأثير السلبي على التنوع الحيوي
- انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (ثاني أكسيد الكربون بشكل رئيسي) من استهلاك الوقود الأحفوري والتي تؤدي إلى التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض
- الآثار البيئية الغير مباشرة للتغيرات المناخية والتي تمثل تهديد مباشر وغير قابل للعكس للمجتمع البشري ولأرض ومنها ذوبان الجليد القطبي وارتفاع مستويات البحار وزيادة شدة الفيضانات وفترات الجفاف وقسوتها

ويعد قطاع الطاقة وثيق الصلة بالاستدامة بالنقاط التالية:

- كيفية إدارة استهلاك الموارد غير المتجددة دون الأضرار بالبيئة
 - السعي لتأمين القسط الكافي من الطاقة لكل فرد
 - الانتقال إلى مصادر الطاقة المستدامة، ومنها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها.
- ويعد هذا الانتقال مساراً حتمياً خلال العقود القادمة وعليه فمن الضرورة تكثيف البحوث والاختراعات والتقنيات الحديثة التي تصب بهذا الاتجاه وتجعل الطاقة النظيفة متاحة لجميع الشرائح ليتم اعتمادها لاحقاً كمصدر وحيد للطاقة.

يرتبط قطاع التجارة بالقضايا البيئية بشكل جزئي عبر نقطتين رئيسيتين

- التكلفة البيئية لنقل المنتجات واستهلاك الوقود المرتبط بعمليات النقل التجاري بين المصنِّع والمستهلك وما يصدر عنه من انبعاث غازات الانحباس الحراري.
- يعد التبادل التجاري أحد أهم وسائل نشر الأنواع المجتاحة ونقلها إلى مواطن بيئية قد تؤثر بها سلباً بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على التنوع الحيوي وعلى الصحة العامة.

لذلك فإن دمج قطاع التجارة في الاستدامة يعتمد بشكل رئيسي على ما يلي:

- تشجيع الاستهلاك المحلي أو ضمن أ□ غير نطاق جغرافي ممكن مما يقلل من الأثر البيئي ويزيد من فرص العمل والتنمية المحلية
- تشجيع استهلاك المنتجات ذات التصنيع المعتمد على الطاقة النظيفة
- تشجيع استهلاك المنتجات الزراعية الموسمية
- وضع قوانين □ارمة حول التبادل التجاري المتعلق بالكائنات الحية للتصدي للأنواع المجتاحة وللتنوع البيئي للتبادل التجاري المرتبط بالأنواع المهددة بالانقراض

يرتبط قطاع تربية المواشي بشكل مباشر بقضايا البيئة بشكل مباشر أو عبر ارتباطه بقطاعات أخرى كالزراعة بشكل رئيسي وتظهر الكلفة البيئية الباهظة لهذا القطاع في المحاور التالية التي تتطلب المتابعة والبحث:

- يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرئيسية المصدرة لغازات الاحتباس الحراري المؤدية لتغيرات المناخ ومنها غاز الميثان وغاز أكسيد النيتروس بالإضافة الى ثاني أكسيد الكربون
- تؤدي تربية المواشي الى تلوث المياه بالنترات وبالمخلفات الدوائية المستخدمة لوقاية المواشي وعلاجها كما تحتاج الى استهلاك كبير للمياه
- أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية تستخدم لتأمين غذاء للمواشي وكل ما يرتبط بذلك من قطع الغابات واستهلاك المياه لأجل الري
- يعد قطاع تربية المواشي ذو ارتباط وثيق بالاستدامة من خلال:
- يعتبر من المصادر الهامة لتحقيق الأمن الغذائي
- يرتبط بصحة المستهلك بشكل مباشر
- يرتبط باستخدام وتغيير في النظم البيئية بهدف زراعة العلف المرتبطة به لذلك فان إيجاد واعتماد طرق وأدوات تعالج وتخفف من الأثر السلبي الناجم عن تربية المواشي على البيئة وتسعى لإيجاد حلول □ دقيقة للبيئة والاستدامة الموارد المستخدمة في هذا القطاع له أهمية كبرى مع ضرورة ربطها بقوانين ناظمة.

يعتبر قطاع النقل قطاع مؤثر في القضايا البيئية بشكل مباشر عبر النقاط التالية:

- مصدر استهلاك كبير للوقود الأحفوري
- مصدر رئيسي لانبعاث غازات الاحتباس الحراري ولانبعاث غازات مضرّة بالصحة
- وهو يرتبط بقطاعات أخرى تحتاج لوسائل النقل بشكل رئيسي كالزراعة والصناعة والتجارة.
- يعد دمج هذا القطاع في مجال الاستدامة ذو أهمية كبرى ويمكن تطبيق ذلك وفق عدة محاور منها: تصنيع واعتماد آليات نقل تعتمد على الطاقة النظيفة وبأسعار في متناول أكبر شريحة ممكنة
- إتاحة وسائل النقل الجماعي الملائمة والمريحة وتشجيع استخدامها بأسعار مناسبة
- تشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية والصناعية والتخفيض من الكلفة البيئية للنقل التجاري

يؤثر النمو الحضري وتوسع المدن بشكل مباشر في البيئة بحكم التغيير الرئيسي المرتبط به وهو تغيير نمط انشغال التربة من نظم طبيعية الى مناطق حضرية، سكنية، زراعية، □ناعية وكل ما يرتبط بها من شبكات ملحقة لتأمين الخدمات كالطاقة والمياه والتصريف وغيرها.

ومن الممكن ر □ د هذا التأثير على عدة محاور منها:

- استهلاك كبير للطاقة وانبعاث غازات الاحتباس الحراري على الأخص في مجالي التدفئة والنقل
- الحاجة المتزايدة الى مواد أولية للبناء
- انتاج النفايات على مختلف أنواعها وتسببها بتلوث التربة أو تلوث الهواء أو المياه في حال لم تتم معالجتها كما يجب.
- يؤدي توسع المدن الى انخفاض في معدل التنوع الحيوي لعدة أسباب منها تدمير المواطن الطبيعية والتلوث بالضوء والتلوث بالضجيج كما يؤدي شق الطرقات العريضة كالأوتوستراد الى تقطيع أو □ال المواطن البيئية والحد من إمكانية الحياة والتنقل ضمنها لمختلف الكائنات الحية.

وبالتالي فان تفادي هذه الآثار والالتزام بتطبيق أساسيات الاستدامة ضمن هذا القطاع يسمح بالنمو الحضري المتناغم مع النظم البيئية المحيطة ومن التطبيقات الممكنة:

- بناء المساكن الصديقة للبيئة وفق المعايير التي تخفض من استهلاك الطاقة بشكل كبير
- الالتزام بالحزام الأخضر للمدن ومساحات خضراء كافية ضمن الأحياء السكنية وكذلك الممرات الخضراء التي تصل المواطن البيئية ببعضها منعاً لتشرذمها وتقلص مساحتها
- توزيع النفايات تمهيداً لإعادة تدويرها ومعالجتها بأفضل الطرق الممكنة باستخدام التقنيات الحديثة
- اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في الأبنية الحديثة

تدخل المياه في قطاعات النشاطات البشرية كافة وتعد عنصر متبادل بينها وبين الوسط المحيط لذلك فتأثرها وتأثيرها بالقضايا البيئية هام ويمكن ر □ ده على عدة محاور:

- استهلاك مفرط للموارد المائية غير متوازن مع إمكانية تجدها الطبيعية
- تلوث الموارد المائية ناجم عن الاستخدامات المنزلية والزراعية والرعية والصناعية
- تأثر الموارد المائية بالتغيرات المناخية وتبعاتها من فترات الجفاف والتصحر

يعتبر هذا القطاع مركزي في عملية الاستدامة ويمكن العمل على عدة نقاط في هذا المجال:

- ترشيد استهلاك المياه في كافة القطاعات
- استخدام التقنيات الحديثة التي تخفف من نسبة هدر المياه
- العمل على تخفيض نسبة تلوث المياه في كل من القطاعات المتعلقة
- معالجة المياه العادمة بشكل كافي
- العمل على توزيع الموارد المائية بين الدول المتشاركة في مصادر المياه الجوفية أو السطحية بما يحد من النزاعات والتوترات الناجمة عنها
- العمل على تأمين مياه □الحة للشرب لجميع المناطق

يتأثر قطاع الصحة بشكل مباشر بالبيئة المحيطة حيث تتعلق □ حة الأفراد بعوامل المحيط ومنها:

الهواء الذي يتنفسون، نوعية المواد الغذائية التي تصل إليهم ونسبة الملوثات التي تتضمنها وجودة المياه التي يتناولونها وخلوها من الجراثيم والمواد الكيميائية الضارة بالصحة وبالآدوات التي يستخدمونها وكذلك يتأثرون بالتلوث بالضجيج المحيط بهم. لذلك يعتبر هذا القطاع متأثر بالقضايا البيئية التي قد تؤدي الى خلل بالصحة العامة. ومن الأمراض التي ترتبط بالتلوث البيئي يمكننا أن نذكر السرطانات، العقم، التشوهات الولادية، البدانة، أمراض عصبية، الحساسية وغيرها وقد قدرت منظمة الصحة العالمية نسبة الامراض التي تسببها عوامل بيئية ب 25 الى 33 بالمئة.

يعتبر التعليم والنشاطات الثقافية قطاعاً هاماً بخصوص القضايا البيئية والاستدامة حيث تشكل أطر لترسيخ المعرفة بأهمية البيئة والطرق الأنسب لاستخدام الموارد وضمن استدامتها ولبناء السلوكيات البيئية السليمة ودمجها بالحياة اليومية للأجيال الناشئة وجعلها جزءاً من الثقافة المتداولة لتصبح □ فة أ □ يلة ومتوارثة في المجتمع لمنفعة الأجيال القادمة.

خامساً: البيئة والاستدامة في السياق السوري

1. رؤية موضوعي البيئة والاستدامة:

كتابة رؤية لموضوعي البيئة والاستدامة للعام 2030 بالاستناد إلى مبادئ الرؤية لسوريا 2030 التي نصت عليها وثيقة الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات 2016.

تحتوي سوريا تنوع هام بالنظم البيئية، يعود للتنوع الطبوغرافي والمناخي ولتنوع الأقاليم والمناطق الجغرافية فيها وتجعل هذه النظم بمجموعها وبما تحتويه من أنواع من الإرث الطبيعي السوري مصدر هام للتنوع الحيوي على المستوى الإقليمي والعالمي ويعد هذا التنوع البيئي متكاملًا من منظور وحدة الأراضي السورية التي تشمل أربع مناطق طبيعة وهي المنطقة الساحلية، المنطقة الجبلية، المنطقة الداخلية أو منطقة السهول و المنطقة الصحراوية أو البادية و تبعاً لهذا التوزيع البيئي فإن الموارد الطبيعية تتوزع في سوريا بشكل غير متجانس مكانياً من حيث الموارد المائية، والأراضي القابلة للزراعة وموارد الطاقة الأحفورية كالنفط والغاز.

وتشكل كامل الأراضي السورية وحدة متكاملة الموارد تكفي لتحقيق الازدهار للمواطنين السوريين ان أديرت بشكل علمي ومستدام، وتسمح بتجاوز المشكلات الاقتصادية التي تنشأ من افتقار للموارد، بل من سوء إدارة هذه الموارد وعدم استثمارها للتنمية والتطوير.

يجعل ذلك من وحدة الأراضي السورية عامل حيوي لاستمراريتها فعلى مساحة 185,180 ك م2 بهذا التوزيع الطبيعي لن تكون الموارد الجزئية، المتوفرة في أي من المناطق السورية كافية لبناء اقتصاد متكامل لأي منها بمعزل عن غيرها، مما يجعل من اللامركزية الادارية النظام الإداري الأكفأ لسوريا

والأكثر موائمة للواقع الجغرافي والطبيعي الفريد للمنطقة والذي جعل لها دوراً رانداً في الحضارة الإنسانية قديماً وسيكون نقطة ارتكاز لأي نهوض مستقبلي.

حيث تشكل هذه الموارد والمحيط البيئي مقومات رئيسية للتجديد والنهوض في سوريا بعد الحرب، فالاعتماد على هذه الموارد سيكون ضرورة لإعادة بناء الاقتصاد المتردي وللخروج من شبكات اقتصاد الحرب وكل ما يتعلق بها، ولفتح فرص عمل تستوعب عودة اللاجئين والمهجرين بشروط حياة كريمة وظروف اقتصادية مناسبة تساهم بخلق التماسك المجتمعي بعد ما أ□ابه من تفكك وشروخات كثير منها ذو خلفية اقتصادية قائمة على غياب العدالة الاجتماعية والتفاوت في التنمية.

2. لمحة عامة حول الوضع الحالي للبيئة والاستدامة والفجوات الرئيسية المتعلقة بمحاور إعادة البناء من الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات:

تركز المحاور الأربعة الأولى من الوثيقة على أولويات مرحلة بناء السلام. وفي هذا الإطار، وبهدف وضع وثيقة تحليل فجوة السياسات قادرة على الاستجابة لاحتياجات بناء السلام، سيقوم هذا القسم بتحليل تأثير النزاع على موضوعي البيئة والاستدامة (كلا التأثيرات الموجبة والسلبية) باستخدام عدسة المحاور كمدخل للعام 2015 كسنة أساس. يعني هذا الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمحاور الأربعة (وفقاً لملاءمتها) بهدف ايضاح تقاطعات التأثيرات بين هذه المحاور. سيقوم تحليل أثر النزاع على قطاع التعليم مثلاً بالإجابة على أسئلة متعلقة بالتعليم والعودة والتعليم والاستجابة المحلية والتعليم والحوكمة والتعليم والمصالحة والتعليم والبنية التحتية على حد سواء. من ثم تحلل الفجوة بين ذلك الوضع الموق□ف في العام 2015 وبين رؤية الموضوع / القطاع المستهدفة للعام 2030. وبهدف تحقيق هذا سيقوم هذا القسم بمحاولة الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمحاور الأربعة التالية:

تعاني سوريا اليوم من فجوة سياسات طويلة الأمد على الصعيد البيئي ومن انعدام وجود أي استراتيجيات للاستدامة ويُضاف الى ذلك تأثير ثماني سنوات من النزاع المسلح الذي ألحق أضراراً شديدة بالبيئة السورية وبالموارد الطبيعية، تلك العوامل تتطلب استراتيجيات مكثفة على الأمد القصير في مرحلة بناء السلام و المدى المتوسط في مرحلة بناء بدائل السياسات لتدارك ما يمكن من الأضرار البيئية الحاق□لة ومن ثم الانتقال على المدى الزمني الأبعد لسياسة تنمية مستدامة ثابتة.

المحور الأول: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني

المحور الأول: ألف: العودة الطوعية وإعادة الاندماج

كيف تأثرت البيئة والاستدامة بالتهجير داخليا وخارجيا وما هو وضع البيئة والاستدامة الحالي في أماكن النزوح الداخلية والخارجية وفي المجتمعات المضيفة؟

تتغير العلاقة بين الانسان ومحيطه عند حصول تغييرات عميقة في شروط الحياة، كما هو الحال في الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة والمرتبطة بهجرة أو بحصار كما أن أي تغيير في أي نشاط انساني له تأثيره المباشر على البيئة المحيطة و هو نشاط مشروع يسعى به للبحث عن الغذاء أو مصادر الطاقة أو الدواء أو الملجأ ضمن ظروف شديدة القسوة وقد ظهر ذلك خلال فتر الصراع السوري عبر اللجوء للطبيعة للحصول على مختلف الاحتياجات (Mobaied, 2016)

ظهر أثر التهجير على □عيدين، الأول هو في زيادة الضغط السكاني في المدن التي استقبلت الوافدين اليها من مناطق تتعرض للقصف والتدمير، ترافق بزيادة الطلب على الموارد و الخدمات الرئيسية كالكهرباء و الطاقة و المياه في حين أن البنى التحتية و الخدمية غير مؤهلة للاستجابة لهذه المعطيات بالأساس، كما أن

فترة النزاع قد تراكمت بنقص كبير في هذه المصادر وارتفاع في أسعارها مما أدى الى ظهور تأثيرات مباشرة للتهجير على البيئة منها الاحتطاب عبر قطع الأشجار في المناطق المتاخمة للمدن و البلدات المعنية بالنزوح للحصول على مصدر للتدفئة و الطبخ والضرر الذي يلحق في الغطاء النباتي. كما لوحظ هذا الأثر خلال فترات الحصار حيث أصبح الاعتماد كبيراً على المحيط للطبيعي لتأمين الاحتياجات مع شح المواد الواردة لهذه المناطق أو غلو أسعارها وكانت المناطق المتاخمة للبلدات والمدن المحاصرة تتأثر بنفس الآليات. كما يلحظ الاحتطاب وتضرر الغطاء النباتي في المناطق المحيطة بمخيمات النزوح.

الصعيد الثاني هو في أثر مناطق السكن العشوائي الناشئة عن عملية النزوح حول المدن، غير المخدّمة بالشبكات الصحية والخدمية المعيارية، على المحيط وكذلك في مخيمات اللجوء المؤقتة المرافقة للتهجير الخارجي عبر غياب أو ضعف في معالجة النفايات والمخلفات الناجمة فيها بالإضافة الى كل ما يتبع ذلك من ضرر على البيئة ذو أثر سلبي بدوره على حياة المعنيين.

ما هو دور البيئة والاستدامة في تشجيع و/أو تمكين العودة؟ ما هي الفرص المتعلقة بالبيئة والاستدامة التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم مقترحات سياسات العودة.

إيجاد بيئة بشروط حياة مناسبة وخالية من التلوث والأضرار الصحية عامل ضروري لتمكين العودة، فلا يمكن دعوة المهجرين للعودة الى مناطق ملوثة غير مناسبة للحياة فالعامل الأهم، في السياق البيئي، هو أن تكون عودتهم الى شروط أفضل مما يعانون منه في مناطق النزوح.

تلعب الموارد الطبيعية دوراً هاماً جداً في تشجيع أو تمكين العودة بعد النزاعات المسلحة، حيث تشكل مصدراً بديلاً للموارد لحين عودة التوازن للوضع الاقتصادي المتهدم بنتيجة النزاع المؤدي الى تفهقر مهني اجتماعي وظهور نشاطات ومهن مرتبطة بشكل مباشر بالنزاعات القائمة. فقد كانت اهم الخطط التي نالت النجاح ضمن برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP هي تلك التي تعتمد على الادارة المتوازنة والمستدامة للموارد الطبيعية وخلق فرص العمل منها.

يتعلق ذلك بحسب خصوصية كل منطقة وفي سوريا من الجوانب التي يمكن الاعتماد عليها في هذا السياق هي خلق فرص عمل في القطاعات التالية:

- توزيع قطع من الأراضي الزراعية على العائدين لمناطقهم لاستثمارها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لهم
- استثمار سليم للثروات النفطية والمعدنية وتوظيف أبناء المناطق المعنية العائدين اليها في هذه القطاعات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
- العمل على معالجة مخلفات الحرب على البيئة مثل تنظيف الأراضي من مخلفات حرق النفط ونزع الألغام الأرضية بتوظيف خبرات من أبناء المناطق أنفسهم، في مرحلة أولى، تمهيداً لعودتهم الدائمة والاستقرار ضمنها.

المحور الأول: باء: الاستجابة المحلية

ما هو أثر النزاع على البيئة والاستدامة لناحية تقديم الخدمات وكيف تأثرت بنى وقنوات تقديم خدمات البيئة والاستدامة بالنزاع؟

كان للنزاع المسلح في سوريا آثار سلبية شديدة على البيئة ومنها:

- حرائق الغابات، تضرر الغطاء النباتي عموماً والغابات خصوًاً في سوريا بنتيجة عدة عوامل تترافق النزاع المسلح أهمها قصف هذه المناطق لمنع تجمع المجموعات المسلحة ضمنها هذا القصف الذي يؤدي الى حرائق تمتد سريعاً، على الأخص مع غياب عمليات إطفاء الحرائق. بالإضافة للقصف كانت عمليات اشعال الحرائق المتعمدة سبباً آخر في هذه الأضرار وهي اما عشوائية أو تستهدف أماكن محددة لإلحاق الأذى والضرر وفي كلا الحالتين تؤدي لخسارات كبيرة. من العوامل الأخرى التي أدت الى تخريب الغطاء النباتي عملية الاحتطاب، بحثاً عن الخشب من أجل التدفئة في ظل الظروف القاسية التي ألمت بكثير من المناطق.
- تخريب المحميات، عانت المحميات الطبيعية في سوريا من تخريب للأبنية والأسوار وعمليات الصيد وقطع الأشجار بالإضافة الى المعارك التي جرت ضمنها أو على أطرافها، وتحولها لثكنات عسكرية في بعض الحالات مثل محمية الانسان والمحيط الحيوي اللجاجة. ألحق ذلك ضرراً كبيراً بالمواطن البيئية وبالأصناف الموجودة ضمنها، ومنها على سبيل المثال أشجار البطم الأطلسي التي يتجاوز عمرها الألف عام في محمية جبل البلاس
- عمليات استخراج وتكرير النفط بالطرق البدائية في المناطق التي سيطرت عليها مجموعات مسلحة والتي استمرت لفترة كافية لإلحاق ضرر شديد بالمحيط، حيث تترافق مثل هذه العمليات بانبعاث مواد هيدروكربونية وأروماتية لها أثر ضار جداً على صحة الانسان، كما يعتبر النفط المتسرب من أخطر مصادر تلوث التربة والمياه وتحولها إلى أوساط عقيمة غير صالحة للحياة لجميع الكائنات الحية. مما أدى إلى تدهور وخلل تام في النظام البيئي في المناطق المعنية بمثل هذه الممارسات من سوريا.
- لحقت بالبنى التحتية في سوريا دمار هائل نتيجة القصف ويعد ذلك مصدر تلوث كبير بالمواد الكيميائية والمشعة من المصانع أو المنشآت والمخازن تطل الهواء والتربة والمياه السطحية والجوفية خصيصاً في المناطق التي تدمرت فيها نظم معالجة مياه الصرف الصحي. بالإضافة لذلك فان عمليات حرق القمامة بالقرب من المناطق السكنية خارج المناطق المخصصة ودون مراعاة الشروط وعلى الأخص حرق نفايات النايلون والبلاستيك اللازمة أدت لتلوث الهواء بنسب مرتفعة بمواد مسرطنة شديدة الضرر على صحة الانسان
- لحق بالسدود وأنظمة الري وأنظمة التصريف في سوريا أضرار جسيمة أدت حدوث فيضانات في بعض المناطق وجفاف للأرض في مناطق أخرى
- الآثار السلبية للمواد الكيميائية الناتجة عن استخدام الأسلحة والآليات المسلحة ومنها استخدام أسلحة كيميائية بحسب التقارير الدولية، بالإضافة الى ما يستخدم ضمن الآليات المسلحة من مواد ملوثة ومنها مادة ثنائي الفينول متعدد الكلور وهي مادة من الملوثات العضوية الثابتة واليورانيوم المتواجد في الرصاص العادي و□ واريخ الدبابات والزئبق ومركبات النيتروجين العضوية في المتفجرات.

• تعيق الألغام الأرضية، التي استخدمت خلال الصراع استخدام مساحات واسعة من الأراضي وتمنع استعادة السوريين منها كمورد، بالإضافة الى التكلفة المرتفعة لنزع هذه الألغام والتي تضاف الى ديون الحرب.

• تسببت عمليات القصف الشديد والدمار الهائل الذي لحق بمدن عديدة الى تلوث الهواء بالجسيمات العالقة الكلية والجسيمات العالقة الدقيقة وجسيمات الرماد وغيرها من مواد شديدة الضرر بالصحة.

لم يكن هناك أي معايير استدامة خلال فترة الصراع.

- ما هي آليات التأقلم الحالية وماذا سيكون تأثيرها على التعافي القصير والطويل الأمد للبيئة والاستدامة وما هي فرص هذين الموضوعين والتي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات الاستجابة المحلية؟

من اهم المشاكل التي ستواجه المرحلة المباشرة بعد انتهاء الصراع هي نتائجه على البيئة والتي تكون في كثير من الأحيان غير قابلة للانعكاس، أو تحتاج لزمان طويل للتعافي الطبيعي أو تحتاج لتكلفة عالية لإعادة تأهيل الأوساط الطبيعية المتضررة لتستعيد القدرة الوظيفية البيئية المجانية التي تقدمها للإنسان بالإضافة الى ما يتبعها من تأثير على □حة الانسان ونوعية حياته لذلك سيكون من الأولويات المستقبلية وضع برنامج إعادة التأهيل البيئي على عدة مراحل:

- تأهيل بيئي اسعافي يتناول الاضرار التي لحقت بالموارد الرئيسية ذات التأثير المباشر على الاحتياجات والحياة اليومية كتأمين مياه الشرب وإعادة تأهيل نظم التصريف والصرف الصحي وتأمين الكهرباء ومعالجة المصادر المباشرة لتلوث الهواء

- برامج على المدى المتوسط والطويل لمعالجة وترميم كوارث بيئية متعلقة بالمواطن البيئية وبتنظيف التربة والمساحات المائية من التلوث وإعادة التشجير ونزع الألغام غيرها.

المحور الثاني: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي

- كيف تأثرت البيئة والاستدامة بالوضع السياسي والعسكري على الأرض؟ وكيف أثر الانقسام الناتج عن النزاع على البيئة والاستدامة؟

يمكننا الإشارة في هذا السياق الى نقطتين رئيسيتين:

- السيطرة على مناطق الموارد الطبيعية أو منافذ نقلها حيث تزداد الصراعات حدة حول هذه المناطق الحيوية ومنها:

- المناطق التي تحتوي موارد أحفورية أو المناطق التي تستخدم لنقل منتجاتها.

- المناطق التي تحتوي الموارد المائية أو البنى التحتية المتعلقة بها كالسدود.

- المناطق التي تضم أراضي زراعية خصبة أو مورد للخشب كالغابات.

يؤدي ذلك بشكل رئيسي الى الحاق الضرر والتخريب المباشر بهذه المناطق وبالموارد المعنية وذلك عبر الاستهلاك المفرط دون أي معايير استدامة أو عبر استخدام طرق استثمار تضر بالبيئة المحيطة.

يؤدي ذلك أيضاً الى شح في هذه الموارد وارتفاع أسعارها بحكم سيطرة جهة ما عليها واستغلالها بالصراع مع بقية الأطراف مما يؤدي غالباً الى البحث عن مصادر بديلة للطاقة أو المياه بطرق عشوائية وغير منظمة مما يؤثر بدوره سلباً على المحيط البيئي.

- اعتبار البيئة والاستدامة أمر ثانوي:

من أهم تأثيرات الصراع هو ان أي معايير لا تصب مباشرة في مصالح أحد الطرفين تجمد أو تستثنى خلال الحروب وكذلك هو الأمر أيضاً بالنسبة للأمور التي لا تصب بشكل مباشر في العمليات الإنسانية وإيقاف نزيف الضحايا، وفي كلا الاتجاهين تعتبر معايير البيئة والاستدامة ثانوية خلال فترة الصراع رغم أن الحاق الضرر بالبيئة يحمل ضرراً لا يقل خطورة عن عمليات القصف أو التدمير سواء بما تؤدي اليه من أخطار □ حية على المدى الزمني القصير والمتوسط أو من خسائر اقتصادية مباشرة أو طويلة الأمد بالموارد الطبيعية.

- ما هي جوانب أثر النزاع على البيئة والاستدامة الواجب أخذها بعين الاعتبار في الحوار السياسي وأثناء وضع آليات دعم واستدامة بناء السلام ومنع العودة إلى النزاع مجدداً؟ وما هي فرص هذين الموضوعين التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي؟

من الضرورة الاخذ بعين الاعتبار في الحوار السياسي بين مختلف الأطراف مسألة الموارد ومانفذ النقل على الصعيدين الخارجي والداخلي.

على الصعيد الداخلي: تشكل موارد التنمية في سوريا مرتكز هام لأي اتفاق على شكل الدولة مستقبلاً حيث تشهد الحوارات السياسية ثلاث أطروحات

- أطروحة النظام المركزي الذي كان سائداً لفترة خمسة عقود والذي كان يدير الموارد والثروات بطرق غير مدروسة مما أدى لنتائج سلبية تظهر على □ ععيد تنمية وتطوير مختلف المناطق السورية. لا زال شكل النظام المركزي نموذجاً تتمسك به بعض أطراف الصراع السوري.

- أطروحة الفيدرالية والتي تتمسك بها بعض الأطراف في الصراع السوري، والتي تتوجه نحو استخدام الموارد المتاحة في كل من المناطق السورية بشكل حصري محلي معزولاً عن بقية الأراضي السورية. تبدو هذه الفرضية بعيدة عن إمكانية إيجاد تنمية مستدامة في كافة المناطق السورية، في الوقت الحالي على الأقل، حيث تتوزع الموارد السورية بشكل غير متجانس على مساحتها مع غياب أي خطط استراتيجية بعيدة المدى لتجاوز ذلك.

- أطروحة اللامركزية الإدارية، التي تمنح المناطق السورية □ لاحتياجات تتعلق بالإدارة والتنمية المحلية بالاستفادة من الموارد المتاحة ضمن نطاق شامل يصب نحو تنمية مستدامة تمتد على كافة الأراضي السورية.

من هذا المنطلق فإن سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي مستقبلاً، يفترض أن يركز على فروع مؤسسات محلية تغطي الاحتياجات الإدارية لكافة المناطق وفق خطة استراتيجية وخطوات تنفيذية للتنمية المستدامة على مستوى سوريا.

على الصعيد الخارجي:

تعتبر مصادر الطاقة الأحفورية عامل تغييب الاستقرار على الصعيد السياسي و مصدر تدخلات خارجية مستمرة سعيًا لضمان التحكم باستمرارية الإنتاج وثبات الأسعار؛ من هذا المنطلق فإن العمل على إيجاد اتفاقيات بين المؤسسات السورية المعنية و الدول المستثمرة فيها خطوة ضرورية تضمن عبرها استمرارية الإنتاج وثبات الأسعار المطلوبين من جهة كما تضمن استخدام هذه الموارد للتنمية و التطوير الاقتصادي على الصعيد السوري من جهة أخرى و □ ولا للاستقرار و المساواة في توزيع الموارد و العدالة الاجتماعية و هي عوامل رئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي.

- ما هي جوانب موضوعي البيئة والاستدامة التي قد تساهم في تعميق الانقسام بين السوريين وفي المجتمع السوري إذا لم يتم تداركها خلال مرحلة بناء السلام؟ وما هي جوانب موضوعي البيئة والاستدامة التي يمكن اعتمادها كقر □ة بهدف دعم خيارات سياسات المصالحة والتماسك الاجتماعي؟

الجوانب التالية:

- اعتبار الحياة في بيئة سليمة حق يكفله الدستور لجميع السوريين وتسن عليه قوانين وتشريعات تمنع التلوث وما يلحق به من مخاطر على الصحة والحياة

- تحقيق المساواة بالتخطيط العمراني بين المدن والمناطق والأحياء على □ ععيد الخدمات والمرافق بما فيها المساحات الخضراء.

- تحقيق المساواة في ضمان الشروط الصحية السليمة.

- تحقيق المساواة على □ ععيد تأمين موارد الطاقة والمياه النظيفة.

- تحقيق المساواة في الازدهار والتنمية الاقتصادية وفرص العمل المعتمدة على الموارد الطبيعية.

- تحقيق المساواة في معايير الاستدامة بين المناطق والأحياء من تدوير النفايات ومعالجة المياه العادمة

- اعتماد مصادر الطاقة البديلة بشكل متساوي بين المدن والمناطق والأحياء.

المحور الرابع: تحليل الوضع الراهن وفجوة السياسات لمحور سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية

- ما هو أثر النزاع على البنية التحتية للبيئة والاستدامة (إذا ما كان ملائماً في هذه الحالة)
 - ما هي فرص موضوعي البيئة والاستدامة التي يمكن الاستثمار بها أو البناء عليها لدعم خيارات سياسات البنية التحتية المادية والاجتماعية؟
- وردت الإجابة في كل من المحور الأول والثالث

3. الإطار المؤسستي الذي يحكم البيئة والاستدامة: قوانين عالمية

ينظر هذا القسم إلى أثر النزاع على الإطار المؤسستي وعلى القدرات المؤسسية لموضوعي البيئة والاستدامة قيد الدراسة محاولاً توقيف الآلية التي يحكم بها. سيحاول هذه القسم أن يعرض ما يلي:

الإطار القانوني للبيئة والاستدامة: كيف تغيرت قوانين الموضوعين منذ بداية النزاع؟ هل يتطلب الأثر الناتج عن النزاع تعديلات تشريعية مرتبطة بالموضوع / القطاع؟ وهل هناك ولاية وظيفية قائمة ضمن الموضوع / القطاع لإدخال هذه التعديلات عند الحاجة؟

تنص القوانين العالمية بشكل واضح على حماية البيئة الطبيعية خلال الصراع ومنها البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف* والتي تتناول حماية حقوق الإنسان الأساسية في حالة الحرب، وقد وقعت عليه سوريا عام 1983

المواد والبنود المتعلقة بذلك واضحة ومنها، البند الثالث للمادة 35 قواعد أساسية والذي ينص على حظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد.

المادة 54 حول حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين والتي يحظر البند الثاني منها مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكتها وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم ألي باعث آخر.

المادة 55 حول حماية البيئة الطبيعية حيث ينص البند الأول على مراعاة حماية البيئة الطبيعية أثناء القتال من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد. وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان كما يحظر البند الثاني هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية.

كما يُذكر في السياق نفسه اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى الموقعة عام 1976 تمنع استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء أو الشديدة لأغراض عسكرية أي أنها تمنع أي تغيير في دينامية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك مجموعات أحيائها المحلية وغلافها الصخري وغلافها المائي وغلافها الجوي، أو في دينامية الفضاء الخارجي أو تركيبه أو تشكيله. مع العلم ان سوريا دولة موقعة غير صادقة على هذه الاتفاقية أي أنها قدمت موافقة مبدئية غير ملزمة قانونياً. لكن البند الثاني من هذه الاتفاقية يمنع كل دولة طرف فيها بالأ تساعد أو تشجع أو تحض أية دولة على الاضطلاع بأنشطة من هذا النوع.

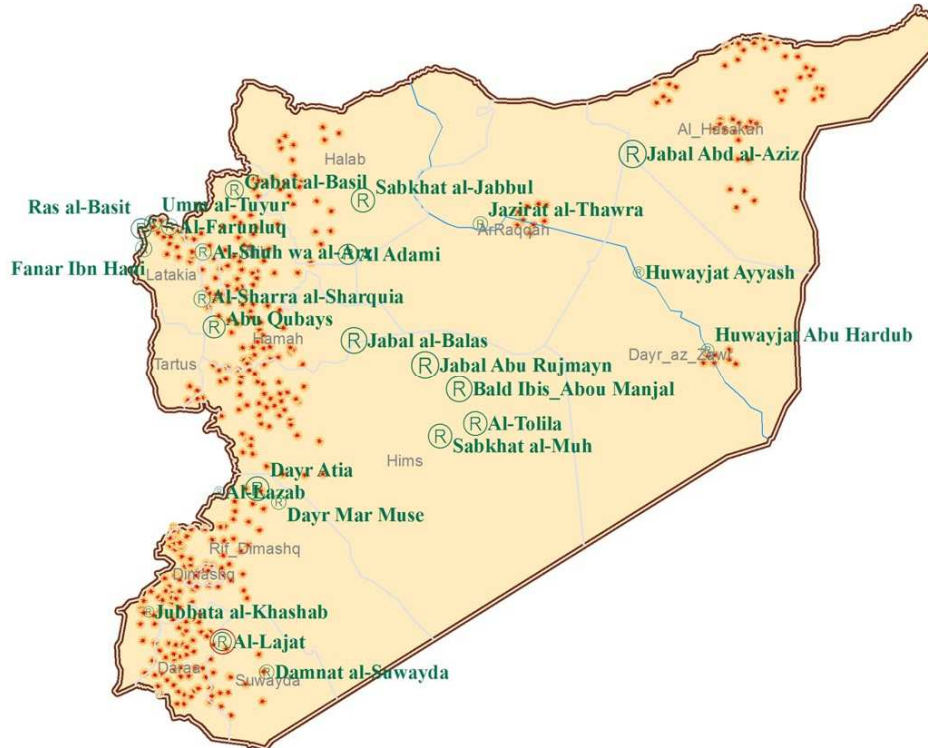
تضمنت فترة الصراع في سوريا انتهاكات رحيحة للاتفاقيات العالمية في هذا السياق منها ما هو غير مباشر ومنها ما هو متعمد بهدف تخريب موارد الحياة من مصادر للمياه أو محاصيل وحقول زراعية وغير

ذلك، وتبين كما هو الأمر في □ راعات أخرى، أن هذه القوانين الدولية والاتفاقيات لا تشكل رادعاً لأطراف الصراعات وتحتاج لمراجعة تتضمن وجود آليات تفعيل ومحاسبة. .

مؤسسات البيئة والاستدامة: كيف أثر النزاع على الإطار المؤسسي؟ وكيف تبدو القدرة المؤسسية للموضوعين اليوم؟

لم تمتلك مؤسسات البيئة والاستدامة قدرات هامة في سوريا قبل مرحلة الصراع ولم يؤسس بشكل سليم لعملها ومهامها المفترضة في حماية وتحسين نوعية المحيط الطبيعي أو في رصد ومتابعة التلوث واقتراح وإيجاد حلول أو في ترشيد استهلاك الطاقة والاهتمام بالمصادر الطبيعية المتجددة، أو كل ما يخص الفونا والفلور والحفاظ على التنوع الحيوي لذلك فإن أثر النزاع على الإطار المؤسسي ظهر بشكل رئيسي في نقطتين:

- فقدان القدرة على إدارة المحميات الطبيعية خلال فترة الصراع حيث أ□ بحثت مواقع للصراع أو ثكنات عسكرية وخرجت عن سيطرة المؤسسات المعنية كما تشير الخارطة رقم 1 والتي تظهر مواقع المحميات الطبيعية في سوريا مترافقة بمواقع الصراعات المسلحة كما تم ردها في عام ألفين وأربعة عشر (Babied, 2016)
- عدم الاستجابة للالتزامات الدولية المعنية بمتابعة محميات الانسان والمحيط الحيوي بتأمين تقرير دوري حول وضع المحميات ويتعلق الأمر بسوريا بمحمية اللجاجة.



الخارطة رقم 1 تظهر مواقع المحميات الطبيعية في سوريا بالرمز الأخضر مترافقة بمواقع الصراعات المسلحة المرموز لها بنقط حمراء كما تم ر □ دها في عام ألفين وأربعة عشر 2016 Mobaied,

موارد البيئة والاستدامة: ما هو أثر النزاع على موارد الموضوعين (المالية والإنسانية منها)؟ ما هو وضع تمويل البيئة والاستدامة اليوم وما هي تأثيرات المساعدات وآليات تنسيقها عليهما؟

بالإمكان تحديد أثر النزاع على الموضوعين بالنقاط التالية:

- هجرة عدد كبير من الموارد البشرية التي تمتلك الكفاءات اللازمة للضلع بعمليات حفظ البيئة والاستدامة

- لم يكن تمويل هذين القطاعين من الأولويات قبل الصراع في سوريا وبعد بدء الصراع أ □ بحث معايير حفظ البيئة والاستدامة ثانوية بشكل ملحوظ رغم أنها تدخل ضمن الأولويات في الاحتياجات التي تضمن استمرارية الموارد والصحة مستقبلاً.

- لم يكن هناك أي مساعدات تعنى بالشأن البيئي أو معالجة آثاره خلال فترة الصراع

شفافية ومحاسبة وأداء موضوعي البيئة والاستدامة: هل هناك مؤسسات أو جهات محددة تحكم الموضوعين وتضمن الشفافية والمحاسبة ضمنهما؟ وهل هناك أطر مراقبة وتقييم قادرة على قياس أداء سياسات الموضوعين؟

كأي مؤسسات مؤتمنة على تسيير أمور رسمية تتعلق بالدولة ومصالح المواطنين لا بد أن تخضع للشفافية والمحاسبة وتأتي خصوصاً المؤسسات المعنية بموضوعي البيئة والاستدامة من النقاط التالية:

- تعنى مؤسسات البيئة والاستدامة بمتابعة الموضوعين ضمن قطاعات عديدة جميعها تؤثر أو تتأثر بالمحيط بنسب متفاوتة وي طرح ذلك إشكاليات وتعقيدات عديدة لذلك فإن وجود قسم متخصص بالشؤون البيئية والاستدامة في الهيكلية الأ □ يلة لكل مؤسسة رسمية ضرورة على أن ترتبط الأقسام جميعها بمرجعية رسمية واحد ترسم السياسات والاستراتيجيات والخطى التطبيقية.

- ضرورة وجود قوانين بيئية تستند على بنود دستورية لمحاسبة الجهات الرسمية أو الخا □ ة عن أي انتهاكات تخل بسلامة المحيط وتؤثر سلباً على المواطنين وتحدد آلية التعويض وأ □ لا الأضرار

4. فجوات حقوق الإنسان والفجوات الجندرية المرتبطة بالبيئة والاستدامة:

سيقوم هذا القسم بتسليط الضوء على أهم فجوات حقوق الإنسان والفجوات الجندرية من وجهة نظر المحاور والتي يمكن أن تقف عائقاً أمام بناء السلام في مرحلة ما بعد الاتفاق السياسي. سيصب هذا التحليل في مجموعة من التو □ يات التي ستعتمد إلى جنرة موضوعي البيئة والاستدامة وتخلق منهجاً مستداماً قائماً على حقوق الإنسان لبناء السلام وإعادة البناء.

- يعتبر ضمان الصحة حق من الحقوق الأساسية للإنسان وهو يرتبط بشكل مباشر بالوسط المحيط الذي يعيش به والذي قد يؤدي التلوث الى الاخلال به سواء عن طريق الهواء أو المياه أو التربة

والغذاء كذلك يؤدي نقص موارد الطاقة الى تدهور الشروط الصحية. من هذا المنطلق فان تأمين جميع هذه العنا□ر يعد جسراً أساسياً للعبور الى مرحلة بناء السلام في مرحلة ما بعد الاتفاق السياسي.

- تعتبر الفجوات الجنادرية عاملاً مركزياً لأخذها بعين الاعتبار في موضوعي البيئة والاستدامة ويستند ذلك على النقاط التالية:
- يؤدي تراجع معايير البيئة والاستدامة الى تردي الأوضاع الصحية التي تتأثر بها النساء بشكل كبير خصيصاً ما يؤثر منها على النساء الحوامل وما يؤدي الى ولادات مبكرة واجهاضات أو ولادات مشوهة ووفاة الرضع.
- يؤدي تراجع معايير الاستدامة الى تردي الأحوال الاقتصادية التي تتأثر بها النساء بشكل أكبر بسبب تراجع فرص العمل وندرته.
- تدير النساء بشكل رئيسي، في دول العالم النامية ومنها سوريا، استهلاك المياه في الشؤون المنزلية واستهلاك الطاقة المستخدمة للتدفئة والطبخ والنفايات الناجمة عن الحياة اليومية واختيار المواد الغذائية ومصدرها. يشكل ذلك عامل تأثير هام يتطلب التطوير المعرفي للنساء في موضوعي البيئة والاستدامة من حيث كيفية إدارة هذه الموارد وفصل النفايات وترشيد الطاقة ويضمن انتقال السلوكيات المتعلقة به بشكل طبيعي للأطفال عبر التربية المنزلية.
- تعمل النساء بشكل كبير، في دول العالم النامية ومنها سوريا، في الزراعة والحقول وذلك يضعها في مواجهة مسؤوليات الإدارة المستدامة للموارد.
- يعتبر قطاع البيئة والاستدامة مجال واسع لفرص العمل والتوظيف الذي يمكن أن يكون قطاعاً متساوي بين الجنسين ومشاركة النساء في رسم السياسات واتخاذ القرارات في هذين القطاعين.
- تعتبر التغيرات المناخية الناجمة الاحتباس الحراري عامل مؤثر في الهجرات المناخية والتي تتأثر بها النساء بشكل كبير من حيث الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والهجرات الناجمة عنه.

5. تحليل أدوار اللاعبين الرئيسيين في مسألتنا البيئة والاستدامة:

الدولة: تعتبر الدولة هي المؤثر الرئيسي في مسألتنا البيئة والاستدامة وذلك من منطلق تأثيرها بالمجالات التالية:

- 1- الميزانية العامة والمخصصات المالية لهذين القطاعين
- 2- تأسيس المؤسسات وتأمين البنى التحتية اللازمة لسير عمل هذين القطاعين
- 3- تأهيل وتوظيف الكوادر والموارد البشرية اللازمة لسير عمل هذين القطاعين
- 4- سن و□ياغة القوانين المعنية بحماية الوسط البيئي وال□دار القرارات المعنية بالإ□لاح وإعادة تأهيل الأوساط المتضررة بيئياً

5- سن و□ياغة القرارات المتعلقة بالمحددات البيئية في كل من القطاعات العامة كالصناعة والزراعة والنقل والصحة والطاقة وغيرهم

6- ادراج مسألتي البيئة والاستدامة في المناهج التعليمية والحياة العامة الثقافية

المجموعات السياسية: تعتبر البرامج السياسية حامل هام لمسائل البيئة والاستدامة وعليه فان أي مجموعات سياسية ذات تأثير في هذا السياق عبر النقاط التالية

1- الترويج لضرورة هذين القطاعين وأخذهما بعين الاعتبار عبر الوثائق التأسيسية والحوامل الفكرية لأي مجموعات سياسية

2- تأدية دور الرقابة على تحقيق الدولة للشروط الأساسية في هذا السياق والضغط نحو ذلك من موقع المجموعات السياسية كمجموعات معارضة

3- ادراج التعويضات البيئية عن التخريب الحا□ل في سوريا ضمن المطالب المشروعة في أي حوارات سياسية أو مفاوضات

4- ادراج مطلب تشاركية مردود الموارد الطبيعية التي تستثمر من الأراضي السورية مع السوريين وتوظيفها لتوفير الازدهار والاستقرار

المجتمعات المحلية من القادة المحليين، رجالات ونساء العشائر والمجتمع المدني والقطاع الخاص: تعتبر هذه المجموعات مؤثرة بالنواحي التالية:

1- تسهيل عمل الجهات الرسمية المعنية في هذا السياق على الأرض والتوسط بين الجهات التنفيذية والمجتمعات المحلية في حال حصول أي خلافات متعلقة

2- توعية المجتمعات المحلية ونشر المعرفة المتعلقة بقطاعي البيئة والتنمية المستدامة

3- نقل الشكاوى المتعلقة بتلوث البيئة أو تبعاته الصحية ومتابعتها مع الأطراف المعنية لحين التو□ل الى حلول

المجموعات العسكرية وأمراء الحرب: من الممكن أن تؤثر هذه الجهات في المناطق الخاضعة لها في النواحي التالية

عبر وضع ضوابط محددة تتعلق باستهلاك الموارد الطبيعية الجائر وباستخدام التخريب المتعمد كسلاح حرب.

لاعبون آخرون ضمن الموضوع / القطاع:

تعتبر الشركات الدولية المساهمة في مرحلة إعادة الاعمار، المتوقعة بعد عملية الانتقال السياسي، مؤثرة في هذين المجالين عبر فرض معايير بيئية لعمليات إعادة الاعمار من جهة ولموا□فات العمران الحديث بما يوافق معايير حفظ الطاقة والاستدامة.

6. أولويات السياسات والتشريعات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات على مستوى المحاور ضمن موضوعي البيئة والاستدامة:

أولويات السياسات والتشريعات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الأول: مرحلة الطوارئ والإغاثة والعمل الإنساني (يقسميه ألف: العودة الطوعية وإعادة الإندماج -باء: الاستجابة المحلية)

تمثل مرحلة العودة الطوعية وإعادة الإندماج، المتوقعة بعد عملية الانتقال السياسي، تحد حقيقي على مستوى قطاعي البيئة والاستدامة وذلك من المنطلقات التالية:

- ستتصف هذه المرحلة بوجود معدل مرتفع من الاحتياجات لتأهيل مناطق سكن ملائمة لاستقبال العائدين لمناطقهم المتضررة والمدمرة وتحقيق ذلك يتطلب، عند توفر التمويل اللازم، تأمين الطاقة والمواد الأولية اللازمة لإعادة الاعمار واليد العاملة لتحقيقه.
- ستخضع المدن القائمة والمناطق الأقل تضرراً ضمنها الى زيادة عدد السكان الوافدين اليها ويتطلب ذلك إدارة الموارد والخدمات بشكل استثنائي يضمن تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات لفترة زمنية محددة مرتبطة بعمليات إعادة الاعمار للمناطق الاقليمية للعائدين
- توجيه المساعدات الإنسانية نحو إقامة مشاريع استثمارية مؤقتة للوافدين تسمح ببدء عملية إعادة الإندماج تمهيداً للانتقال لمشاريع أكثر ثباتاً في مناطقهم خلال عملية إعادة الاعمار وبعدها.
- تجنب تأهيل المناطق العشوائية ومخيمات اللوافدين أو تحويلها لأماكن إقامة دائمة متوسطة أو بعيدة المدى، بل اقتصر استخدامها، ان وجدت على فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز العام الواحد وترتبط بعمليات إعادة الاعمار للمناطق الاقليمية للعائدين ومحفزة لتسريع العمل عليها.

أولويات السياسات والتشريعات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثاني: سياسات بناء الشرعية وإعادة التأهيل المؤسسي

تستمد المؤسسات الرسمية الشرعية تبعاً لتأمينها للمستلزمات الأساسية ومنها ضمان وسط بيئي آمن ومناسب للحياة وفي هذا السياق يمكن طرح التوجهات التالية في موضوعي البيئة والاستدامة:

- إيجاد معيار الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية ومنها المتعلقة بالأمن البيئي والالتزام بها من قبل مؤسسات الدولة ووضع نظام للمحاسبة وقوانين مخصصة بهذا السياق لا اعتبار أي تجاوز هو بمثابة فقدان المسؤولين عن المؤسسة المعنية شرعيتهم بحيث يتطلب تغيير على المستوى الإداري أو الوزاري حسب السياق.

- أن تعتبر المؤسسات الرسمية لها دور الإحاطة والتنسيق بين كافة القطاعات المعنية إضافة الى القطاع الخاص من شركات تجارية ونقل وتصنيع وغيرها بحيث تعمل على ضبط عموم المشهد وفق خطة متكاملة تضمن الأمن البيئي للمواطنين وتطبيق معايير الاستدامة.

- تمكين المؤسسات الرسمية من الأدوات اللازمة لتحقيق مثل هذا الدور وبناء شرعيتها عبر تأمين مصادر للمخصصات المالية اللازمة من المال العام والضرائب لتحقيق الفعالية المطلوبة وطرح خطط تأهيل مستمر للموظفين ضمنها لتحديث وتطوير مكتسباتهم في هذه المجالات، وسن القوانين الداعمة للقرارات الرسمية الساعية لضمان الأمن البيئي وتطبيق معايير الاستدامة في كافة المجالات.

أولويات السياسات والتشريعات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الثالث: المصالحة والتماسك الاجتماعي

يعتبر غياب المساواة الاجتماعية وتفاوت التنمية الاقتصادية وتنمية البنى التحتية، عوامل رئيسية في تفكك العقد الاجتماعي في سوريا فالمصالحة والتماسك الاجتماعي من منظور البيئة والاستدامة تتطلب الإضاءة على الأولويات التالية:

- احياء مفهوم الملكية العامة تجاه الإرث الطبيعي السوري والموارد الطبيعية السورية والتركيز على مبادئ الحقوق والواجبات تجاه هذه الملكيات العامة التي يتوجب أن تعم منافعها على المجتمع كاملاً ويعتبر الحفاظ عليها مسؤولية المجتمع كذلك.
- اعتبار المحيط البيئي والموارد الطبيعية اراث عابر للأجيال وعليه فان تطبيق معايير الاستدامة وحفظ البيئة هي أسس من المفاهيم الوطنية التي تعنى وتؤسس لأجيال المستقبل دون أي تمييز بينهم.
- اعتبار المحيط البيئي والموارد الطبيعية مفاهيم عابرة للأديان والأيدولوجيات القومية والحزبية وعامل جامع للمشاركين بحيز مكاني واحد في المحيط الذي يقدم لهم إمكانات الحياة وفق عقد اجتماعي يجمعهم.
- اعتبار الارض جزء من الهوية الجامعة وفق مبدأ الملكية الجمعية لفضاء الحياة المحيط الذي يشكل مكاناً للتشارك والأخوة والمواطنة، عندما تنتظم فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق الازدهار للجميع في ظل العدالة الاجتماعية.

أولويات السياسات والتشريعات المقترحة للاستجابة لفجوات السياسات للمحور الرابع: سياسات إعادة تأهيل البنية التحتية المادية والاجتماعية

- 1- إطلاق عدد مدروس من ورشات إعادة الأعمار بحيث يكون استهلاك الطاقة متناسب مع استمرارية تأمين احتياجات المواطنين في كافة المناطق وفق خطة زمنية ومكانية محددة.
- 2- الاعتماد على المواد الأولية المحلية من الموارد الوطنية، في عملية إعادة الاعمار دعماً للاقتصاد المحلي وتخفيفاً من الكلفة البيئية وبالدرجة الثانية استيراد المواد المحلية من المناطق الجغرافية الأقرب.
- 3- الاعتماد على اليد العاملة المحلية لأبناء المناطق المنكوبة في إعادة اعمار واحياء أحيائهم
- 3- وضع خطة لتأمين مياه الشرب النظيفة على مستوى كامل الأراضي السورية وبناء شبكات حديثة لنقل المياه وتحليتها وتحديد مواقعها الجغرافية بالتزامن مع البدء بعمليات إعادة الاعمار ومع استخدام التصاميم الحديثة التي تسمح بالصيانة والمتابعة بشكل مستمر بأقل الأضرار الممكنة.
- 4- تصميم المدن مع تقادي اشغال التربة بمساحات □ ماء شاسعة تمنع تصريف الطبيعي لمياه الأمطار.
- 5- ادراج البنى التحتية اللازمة لوسائل النقل الحديثة في تصميم المناطق المُعاد اعمارها
- 6- تهيئة مساحات خضراء تعتمد على النباتات المحلية، التي تتحمل الجفاف ولا تتطلب استهلاك المياه المفرط في عملية الري.

- 7- احياء الأنهار والمواطن الطبيعية المحيطة بها ضمن المدن الرئيسية
- 8- التأسيس للبنى التحتية والتصريف بما يتوافق مع التغيرات المناخية التي تظهر في المنطقة والمتسمة بفترات جفاف شديد ويليها فترات فيضانات وأمطار غزيرة وتطوير تقنيات جمع مياه الامطار وادراجها في الأبنية الحديثة
- 9- انشاء نظم التدفئة والتبريد عن طريق الطاقة الحرارية الأرضية العميقة ونظم التسخين بالطاقة الشمسية لخزانات المياه المستخدمة للاحتياجات المنزلية
- 10- تهيئة المرافق اللازمة لفرز القمامة وعمليات إعادة التدوير
- 11- إيجاد وتطبيق حلول لرفع ومعالجة الرميات بحيث لا تطرح مشاكل بيئية لاحقة ويتم ذلك عبر دراسة مكانية وتحليل الخرائط لكل منطقة

ستقوم كافة خيارات سياسات موضوعي البيئة والاستدامة تحت هذا العنوان ببيان ما هو الأثر الطويل الأمد المحتمل للتو□يات المقترحة وستوضح ماهي تدخلات السياسات المحتملة التي يمكن أن يحتاجها الموضوعان على المدى الطويل على أثر اختيار التو□يات أعلاه.

المراجع:

- BARBAULT ROBERT, ÉCOLOGIE GENERALE, STRUCTURE ET FONCTIONNEMENT DE LA BIOSPHERE, PARIS, DUNOD, 2008, 400P.
- BRUNDTLAND GRO HARLEM, COMMISSION MONDIALE SUR L'ENVIRONNEMENT ET LE DEVELOPPEMENT DE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES, 1987, OUR COMMON FUTURE,
- CHARLES-PHILIPPE DAVID, LA GUERRE ET LA PAIX. APPROCHES CONTEMPORAINES. DE LA SECURITE ET DE LA STRATEGIE. PRESSES DE SCIENCES PO, PARIS, 2000, 524 PAGES.
- Conventions de Genève de 1949 et Protocoles additionnels, et leurs Commentaires Comité international de la Croix-Rouge
- COZIA, PHILIPPE (DIRA.); BOISSEAU, BENEDICTE (DIRA.) INGENIERIE ECOLOGIQUE : DES PRATIQUES, DES RECHERCHES POUR L'ACTION, SUR LES SYSTEMES ECOLOGIQUES ANTONY : CREMAGE, 2004. - 160 P
- LEONELLE FLORE NGUINTA HEUGANG DIEKOUAM, HARMATTAN CAMEROUN, JUL 1, 2015 - POLITICAL SCIENCE - 232 PAGES
- MOBAIED, SAMIRA (2016), « LA NATURE DANS LES ZONES DE CONFLITS ARMES. LE CAS DE LA SYRIE », LE COURRIER DE LA NATURE, 299, P.42-45
- OLIVIER LEPICK: LA GRANDE GUERRE CHIMIQUE: 1914-1918. PARIS, PUF, HISTOIRES, 1998. 351P
- سميرة مبيض، 2017 مسار المساواة البيئي، المركز العربي الأوروبي للدراسات